«أباطيل وأسمار».. رسائل تحوي لآلئ لغوية

6

طالب رئيس الوزراء بحماية المتقاعدين أصحاب القسائم الصغيرة في أمغرة

الحجرف: الروضان يسير نحو الصدام والاستجواب

استغرب النائب مبارك الحجرف من تصرفات وزير التجارة خالد الروضان وإصراره على الاضرار بالمال العام تحت ذريعة دعم الشباب الكويتي والمتقاعدين وهو بالاصل يقوم بالاضرار بهم وزجهم نحو خسائر فادحة بالاضافة الى الإضرار بالمال العام وتكبيد الدولة خسائر من خلال لعبة كبيرة يقوم بها متنفذون وتجار، مؤكداً أن التفرد بقرارات تضر المتقاعدين والمشاريع الصغيرة دون الأخذ بتوصيات الهيئة العامة للصناعة والمشروعات الصغيرة والتخبط الاداري خير دليل على انه مُصر على الانفراد.

وأكد النائب الحجرف أن المصيبة الكبري أن يحرج الوزير المتقاعدين وأصحاب القسائم الصغيرة في لعبة شركات ومتنفذين ويكونون لعبة الهدف منها استخدامهم لتمرير مخطط الاستيلاء على أكثر من 150 قسيمة في أمغرة من قبل محفظة تقدر بـ12 مليون يديرها مع الاسف تجار ومتنفذين من خلال توقيع عقود خارجية وضرب المتقاعدين وسلب حقوقهم ، مطالباً رئيس مجلس الوزراء وقف هذه المهزلة وحماية المتقاعدين، وتوفير الحماية لهم من خلال قرارات الفتوى والتشريع وقرارات الهيئة العامة للصناعة بعيداً عن قرارات الوزير الارتجالية.

وقال الحجرف : الوزير الروضان يسير

مبارك الحجرف

نحو الصدام والاستجواب مرحلة إصلاحية قد تتجاوزه إذا وصل الامر لدخول المتقاعدين.

وفيما يلي نص الاسئلة :-

1 – هل تم تشكيل لجان بخصوص العقد رقم (157) ولماذا تم استبعاد الهيئة العامة للصناعة من تلك اللجان مع تزويدنا بأسماء الأعضاء والجهات ومحاضر إجتماعات اللجنة والتقرير الختامي والتوصيات مدعماً بتوقيع الإعضاء .

خالد الروضان

2 – تزويدنا بجميع المراسلات اللتي تمت بين الهيئة العامة للصناعة وإدارة الفتوى والتشريع خلال الفترة من –2017 2018 وهل قامت الهيئة العامة للصناعة بأخذ توصيات لإدارة الفتوى والتشريع اما لا مع تزويد بالأسباب للقرار النهائي من قبلكم كذلك تزويدنا بقرارات اللجان المشكلة بقرارات مجلس الوزراء وعلى وجه الخصوص 2006 ، 2011 ومدى أخذها بالأعتبار في القرارات الصادرة من الهيئة العامة للصناعة .

3 – هل تم أخذ موافقات الجهات الرسمية المعنية في جميع قرارات الهيئة وكذلك دراسة الآثار القانونية والمالية المترتبة على الدولة نتيجة رفع دعاوى قضائية من مخالفة لقرارات الهيئة وخطة التنمية 2035 مع خطة التنمية 2035 للدولة فيما يخص مشاركة القطاع الخاص.

4 – تزويدنا بجميع القرارات الخاصة بالمواقع الجديدة وتجهيزها وخطة الهيئة العامة للصناعة وماهي التكلفة على الدولة سواء بنقل المستأجرين وكذلك تجهيز المواقع الجديدة. 5 – ماهي الأضرار التي ستقع على الدولة متمثلة بالمؤسسة العامة للتأمينات الأجتماعية من عدم تجديد عقودها المباشرة والغير مباشرة لشركات هي مساهمه فيها .

في تقرير لمجلس الأمة عن الحصاد البرلماني للدور السابق بالأرقام والإحصائيات

تكليف مكتب المجلس بإعداد آلية جديدة للتعامل مع الأسئلة البرلمانية

أصدر مجلس الأمة في 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية عقدها مجلس الأمة خلال دور الانعقاد العادي الثاني عشرات القرارات، ووفق تقرير أعده مجلس الأمة تنشره « الوسط « على حلقات ، تنوعت ما بين التشريعات والاستجوابات والرسائل والتصديق على المضابط وطلبات المناقشة والتوصيات.

والى التفاصيل :

جلسة 2 مايو 2018

لم تعقد الجلسة لعدم اكتمال النصاب

جلسة 10 مايو 2018

قرر المجلس الموافقة العامة على تأجيل النظر في طلب تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد في محاور الاستجواب المقدم إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي إلى الجلسة المقبلة.

نظر المجلس طلب طرح الثقة بوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي الذي قدم إثر مناقشة الاستجواب المقدم إليه من النائبين عبد الوهاب البابطين وعمر الطبطبائي.

وقرر المجلس تجديد الثقة بوزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي بعدم الموافقة على طلب طرح الثقة وجاءت النتيجة بعدم موافقة 34 نائبًا على الطلب وموافقة 11 نائبا من إجمالي الحضور وعددهم 45 نائبًا.

نظر المجلس طلب طرح الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون الاقتصاد هند الصبيح الذي قدم إثر مناقشة الاستجواب المقدم إليها من النائب صالح عاشور، وقرر المجلس تجديد الثقة بوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون الاقتصاد هند الصبيح، بعدم الموافقة على طلب طرح الثقة، وجاءت النتيجة بعدم موافقة 28 نائبًا على الطلب وموافقة 12 نائبًا وامتناع 5 نواب من إجمالي الحضور وعددهم 45 نائبًا.

جلسة 15 مايو 2018

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة منح اللجنة أجلًا إضافيًا إلى نهاية دور الانعقاد الحالي لتقديم تقريرها حتى تستكمل دراسة التقرير رقم (19) للجنة شؤون الإسكان بشأن الرعاية السكنية للمرأة.

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة بإحالة الاقتراح بقانون بشأن حماية المرأة من الإيذاء والعنف الأسري، من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، على لجنة شؤون المرأة والأسرة للارتباط.

وافق المجلس الموافقة العامة على إعادة التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشكلة العمالة الفلبينية إلى اللجنة لدراسته مجدداً مع ما ورد في رسالتي السيدين العضوين محمد الدلال ويوسف الفضالة بشأن الممارسات غير القانونية للممثلين الدبلوماسيين التابعين لسفارة جمهورية الفلبين لدى دولة الكويت وإعداد تقرير نهائي.

وافق المجلس على إحالة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من العضو رياض العدساني بتعديل المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية بشأن استبدال ممثل غرفة التجارة والصناعة في مجلس إدارة المؤسسة بممثل من وزارة التجارة، إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وافق المجلس على منح لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أسبوعين لإعداد تقريرها بشأن الاقتراح بقانون المقدم من العضو سعدون حماد عن الطيران المدني وإحالته إلى لجنة المرافق العامة.

وافق المجلس على تكليف مكتب المجلس دراسة ما جاء في رسالة رئيس لجنة الأولويات التي يطلب فيها إحالة الطلبات التي تقدم خلال الجلسة والتي تؤثر في ترتيب بنود جدول الأعمال إلى لجنة الأولويات لدراستها ومن ثم إدراجها في جدول أعمال الجلسات القادمة.

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الإسكان بإحالة الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية إلى لجنة شؤون المالية والاقتصادية للارتباط.

وافق المجلس على سحب النائب د. محمد الحويلة التي يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع النظر في تحويل مسار الشاحنات من طريق الوفرة (306) إلى طريق ميناء عبد الله ليكون بديلًا لحركة الشاحنات على طريق الوفرة.

وافق المجلس على رسالة النائب د.محمد الحويلة بتكليف لجنة المرافق العامة مناقشة ربط طريق الوفرة [306] بالدائرة السابع عبر برقان والمقوع مع الجهات المختصة.

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بتكليف اللجنة دراسة بعض الموضوعات المتعلقة بالعملية التعليمية.

وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة حقوق الانسان باستعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية نظر الاقتراحين بقانونين المحددين بنص الرسالة وإصدار تقريرها بشأنهما وإحالتهما على لجنة حقوق الإنسان.

لم يبت المجلس في طلب تشكيل لجنة تحقيق في تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2017، وتقصي الحقائق في أسباب وصول الكويت إلى هذا المستوى، لرفع الجلسة إثر تباين وجهات نظر السادة الأعضاء حول الطلب.

وافق المجلس على طلب تقدم به عشرة نواب لتكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع الانتهاء من النظر في الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديل آلية التصويت والنظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وشروط الترشيح وإعداد تقاريرها بهذا الشأن وعرضها على المجلس قبل بداية دور الانعقاد القادم.

وافق المجلس على المداولة الثانية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر وأحال المجلس القانون إلى الحكومة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 43 عضوًا وعدم موافقة 16 من إجمالي الحضور البالغ 59 عضوًا.

جلسة 16 مايو 2018: وافق المجلس على تكليف مكتب المجلس دراسة ملاحظات النواب بشأن الآلية الحالية في التعامل مع الأسئلة البرلمانية وإعداد آلية أكثر عملية.

وافق المجلس، على الباب الثاني من ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2018 بشأن النفقات الرأسمالية (شراء الأصول غير المتداولة) وأحال المجلس القانون على الحكومة وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 40 وعدم موافقة 4 من إجمالي الحضور البالغ عددهم 44 عضوًا، كما وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الثاني للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة حيث تضمن التقرير 6 توصيات.

وافق المجلس، على اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2017/2016 وربط ميزانية الهيئة للسنة المالية 2019/2018 وأحال المجلس القانونين على الحكومة وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 40 وعدم موافقة 4 من إجمالي الحضور البالغ عددهم 44 عضوًا كما وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن الحساب الختامي وربط ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري حيث تضمن التقرير 5 توصيات.

جلسة 28 مايو 2018.

أقر المجلس في تصويت واحد 8 مشروعات بقوانين بشأن اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية [2017/2016] و8 مشروعات بقوانين بربط ميزانية 8 جهات للسنة المالية [2019/2018] وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 46 وعدم موافقة 6 من إجمالي الحضور 52، ووافق المجلس على التوصيات الواردة في تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي وأحال المجلس 16 قانونًا والتوصيات إلى الحكومة والجهات هي كالتالي:

«الهيئة العامة للصناعة وبيت الزكاة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وافق المجلس في مداولتين على 12 مشروعاً بقانون وأحالها إلى الحكومة بشأن الاتفاقيات التالية:

– النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

– التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية (والملحق المرفق بها).

– مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق.

– اتفاقية بين حكومة دولة الكويت ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إنشاء وولاية وتشغيل المركز الإقليمي الخاص بمنظمة حلف شمال الأطلسي في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون والملحق المرفق بها.

– مذكرة تفاهم بين دولة الكويت ومنظمة الأمم المتحدة بشأن دعم تنفيذ خطة عمل مكتب مبعوث الأمين العام الخاص بالشباب وملحق التعديل المرفق بها.

– النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي التابع لجامعة الدول العربية.

– التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت وحكومة اليابان.

– اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء المركز الثقافي الصيني في الكويت.

– اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية.

– بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال.

– اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

– مذكرة تفاهم حول (الامن السيبراني) بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

قاعة عبد الله السالم

- إقرار اتفاقية التعاون القانوني والقضائي ونقل المحكوم عليهم بين الكويت ومصر
- الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق
- إقرار اتفاقية بين حكومة دولة الكويت ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إنشاء المركز الإقليمي الخاص بالمنظمة

اللجنة الخارجية أقرت اتفاقية الاعتماد الخليجي في المجال التجاري واتفاقية الانتربول

الحويلة: موقف الكويت الحازم تجاه تصعيد الفلبين قابله اعتذار الرئيس والحكومة الفلبينية

ربيع سكر

قال مقرر اللجنة الخارجية البرلمانية النائب د.محمد الحويلة : اللجنة الخارجية واصلت نظر موضوع العمالة الفلبينية بناء على تكليف مجلس الامة

واضاف الحويلة في مؤتمر صحافي بمجلس الأمة : اللجنة الخارجية ستحيل تقريرا حول ما انتهت اليه عن العمالة الفلبينية

د.محمد الحويلة

وتابع الحويلة من مؤتمره : اقترحنا استحداث ملحقية عمالية في سفارات الكويت لدى الدول التي لديها جالية كبيرة داخل البلاد

وقال الحويلة : لدينا سمعة طيبة في الملف الحقوقي والانساني ومطلوب من الجهات كافة تعزيز هذه السمعة

وزاد الحويلة : موقف الكويت الحازم تجاه تصعيد الفلبين قابله اعتذار الرئيس والحكومة الفلبينية للكويت عن التدخل السافر في شؤوننا

من ناحية أخرى قال الحويلة : اللجنة الخارجية اقرت اتفاقية الاعتماد الخليجي في المجال التجاري واتفاقية الانتربول.

الهرشاني يلتقي في مكتبه السفير البريطاني

الهرشاني والسفير البريطاني

التقى رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حمد الهرشاني بمكتبه اليوم السفير البريطاني مايكل دافنبورت وبحثا التعاون والتنسيق البريطاني – الكويتي المشترك وعددا من الملفات ذات الصلة بالشؤون الخارجية.

طالب باستعجال إنشاء أماكن الأنشطة الدينية بمدينة صباح الأحمد

المطيري يسأل عن واقعة التعدي على أملاك الدولة في الصليبية

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية عن ما تناقلته عدد من الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي عن قيام وافدين بالتعدي على أملاك الدولة من خلال الاستيلاء على أراض في منطقة الصليبية.

ونص السؤال : 1ما مدى صحة ما ذكر بشأن استيلاء وافدين اثنين على أرض مساحتها 250 ألف متر في مزارع الصليبية من أملاك الدولة وإقامة سور حولها وبوابات؟

2ما هو الاجراء الذي اتخذ بحق هؤلاء الوافدين الذين اتضح أنهما قاما بتأجير أملاك الدولة وبعقود ايجار؟

3جاء في الخبر أن هؤلاء الوافدين استغلوا الأرض منذ اكتوبر 2017 أين كانت الجهات المعنية على مدى هذه الفترة وهل تم معاقبة أي موظف لم يؤد عمله؟

4هل سجلت ادارة أملاك الدولة أي تجاوز في المنطقة التي ذكرت بالخبر وإن كان الرد بالإيجاب لماذا لم يتخذ أي اجراء؟

من ناحية اخرى أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديم اقتراح برغبة للاستعجال في إنشاء دار القرآن الكريم والمساجد ومركز التنمية الأسرية والأماكن الخاصة بالأنشطة الدينية في مدينة صباح الأحمد السكنية.

وقال المطيري في اقتراحه:إن مراكز القرآن الكريم تحمل عمقا تاريخيا تطور مع الزمن لتصبح دور القرآن الكريم والمنشآت المشابهة لها إحدى أهم الإنجازات على مستوى الكويت، وأحد الصروح المباركة التي تعنى بالقرآن الكريم ترتيلاً وتحفيظاً وتعليماً وتدريساً له ولكل ما يتصل به من العلوم الشرعية، وتعمل كذلك على زيادة الوعي الديني بشكل عام، ونشر العلم الشرعي لدى شرائح مختلفة من المجتمع، وفئات متعددة ومتنوعة من حيث المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي.

وتعتبر مدينة صباح الأحمد من المدن الحديثة وهي أكبر المدن من حيث المساحة وتعداد السكان، كونها تحتوي على أكثر من 9500 وحدة سكنية، ومن المتوقع أن يسكنها ما لا يقل عن 124 ألف نسمة ، فهناك العديد من المرافق في مدينة صباح الأحمد لم يتم الانتهاء منها ، والتي تعدّ من الضروريات التي يحتاج لها سكان المدينة، وكذلك من المتوقع لها مع التوسع العمراني حولها في المستقبل أن تكون احدى محافظات الدولة، ولذلك يفترض أن يرسم لها كافة الإحتياجات المستقبلية والخدمات.

ونظراً للحاجة إلى إكمال الخدمات في مدينة صباح الأحمد أتقدم بـ (الاقتراح برغبة) التالي :-1الاستعجال في إنشاء دار القرآن الكريم في مدينة (صباح الأحمد)-2سرعة الانتهاء من إنشاء المساجد والمسجد الرئيسي، ومركز التنمية الاسرية، ودار الدراسات الاسلامية مكتبة إسلامية والاماكن الخاصة بالأنشطة الدينية المتعددة (في مدينة صباح الأحمد).